# منتدى الحوار

*Dialogue Forum*

*(DF)*

# الأهداف التنمويـــة للألفيـــة الثالثـــة

**صلاح فضل:**

يسعدني أن أقدم لكم اليوم شخصية ذات قامة عالمية رائدة في مجال البيئة والتنمية، من تلك الشخصيات التي تبت لنا دائما أن مصر الولاَّدة قادرة على أن تفاجئ العالم بعطائها وهباتها من كبار العقول الجديرة بتوجيه المجتمع الدولي والإسهام في حركة الحضارة المعاصرة الدكتور مصطفى طلبة الذي استطاع مع مجموعة من الخبراء أن يجعل الأمم المتحدة تفطن إلى أهمية مستقبل كوكبنا وتكرس جهودها لقضايا البيئة والسلام والتنمية منذ عدة عقود، حيث تولى قيادة فريق العمل على المستويات الدولية والإقليمية، وهو يجمع إلى جانب هذه الرؤية النافذة حسا وطنيا وقوميا ستلمسون مدى يقظته وحكمته وحرصه، والموضوع الذي سيطارحكم الحديث فيه شارك في وضع استراتيجيته على المستوى الدولي ويعرف تماما مدى حاجتنا في مصر إلى تمثله وتحقيقه حتى نستطيع كسر حاجز التخلف المزري بما لا يليق بأمة ناهضة تعد نفسها في مقدمة الدول العربية ذات التاريخ الحضاري العريق. وأحسب أن تحديات أهداف الألفية القريبة والبعيدة تفرض علينا أن نشحذ كامل طاقاتنا لتعويض السنوات المهدرة من تاريخنا بخبراته وانتصاراته ونكساته كي ننطلق إلى المستقبل، ترى ماذا بوسعنا أن نحققه من هذه الأهداف، كل تلك الأسئلة نتوقع أن يشفي غليلنا في الإجابة عليها ضيف هذه الندوة ... فليتفضل.

**مصطفى طلبة:**

سأتعرض اليوم إلى أربع نقاط:

- ما هي الأهداف التنموية للألفية الثالثة؟
- ما الذي حدث عام 2000؟
- ما الذي حدث بالنسبة لهذه الأهداف من إضافة وحذف وتأكيد في قمة التنمية المستدامة التي أقيمت في جوهانسبرج عام 2002؟
- ما الذي قاله سكرتير عام الأمم المتحدة في سبتمبر 2005 لدول العالم عما تحقق من أهداف الألفية؟

وسوف أنتهي بعد ذلك بعرض مجموعة بيانات عن الذي تم في مصر لتحقيق أهداف الألفية التي تم التوقيع عليها، ولن أقتصر في حديثي عن واقع المعلومات المتاحة لي، بل سأتحدث من واقع أرقام وحقائق كتبها تقرير التنمية البشرية الذي صدر يوم الأحد الماضي وعُرض في ندوة وتمت الإشادة به على أنه يمثل نقلة نوعية في تقارير التنمية البشرية، وذلك في مؤتمر امتد من التاسعة صباحا وحتى السادسة مساء وحضره رئيس الوزراء

وحضره وزير التخطيط ووزير التجارة والصناعة ووزير التضامن الاجتماعي ووزير البيئة ووزيرة التعاون الدولي والأستاذ جمال مبارك، وقد أجمع الحاضرون على أن هذا التقرير ممتاز وبه شفافية وحقائق على الرغم من أن البعض أشار إلى أنه يحتوي على بعض الملامح عن تدخل الحكومة، ولكن سيكون العرض اليوم من واقع التقرير في ملاحظاتي النهائية.

في عام 2000، عقد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة على مستوى رؤساء الدول ورؤساء الوزارات وحضرته 189 دولة، وقد أصدر المجتمعون بيانا أعلنوا فيه التزامهم بمجموعة من الأهداف التي تحقق الارتفاع بمستوى حياة الإنسان ورفاهيته وتحقق الأمن والرخاء والسلام وحقوق الإنسان، وهي مجموعة متكاملة من الأهداف هدفها الإنسان وحقوقه وحريته وتنميته. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعة من الأهداف تختلف عن سابقتها فهي جميعًا محددة بحدود زمنية معينة ومعظم الأهداف الجديدة مقرر لها أن تتحقق في سنة 2015، مقارنة بسنة الأساس 1990، فيما عدا هدف واحد متوقع تحقيقه في عام 2020.

أول هذه الأهداف تتعلق بخفض مجموع الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم الواحد، بحيث يتم تخفيض مجموع الفقراء في عام 1990 إلى النصف في عام 2015، وأيضا تخفيض عدد مجموع الجياع إلى 50%.

والهدف الثاني يتعلق بإتاحة التعليم الأساسي، وقد أسموه بالإنجليزية Primary Education ، وكان المقصود بهذا التعبير في الجمعية العامة مستوى التعليم الذي يقابله في مصر الابتدائي والإعدادي، أي إتاحة التعليم الأساسي لكل طفل في سن المدرسة سواء أن كان ذكرا أو أنثى مع حلول عام 2015.

والهدف الثالث يتعلق بإنهاء التفرقة بين الذكر والأنثى في دخول المدارس وفي الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي مع حلول عام 2005 على أن يتم على جميع المراحل بما فيها الجامعي في عام 2015 وبحيث لا يكون هناك أي تمييز بين الذكر والأنثى.

والهدف الرابع يسعى إلى خفض نسبة وفاة الأطفال الذين يموتون في أقل من سن الخامسة بمقدار ثلثي العدد في عام 2015.

والهدف الخامس يركز على تخفيض عدد الوفيات بين السيدات اللائي يمتن أثناء الوضع بمقدار ثلاثة أرباع العدد في عام 2015.

والهدف السادس يتعلق بمنع انتشار مرض نقص المناعة المعروف باسم الإيدز وأمراض الملاريا والدرن الذي عاد مرة أخرى وعدد من الأمراض المتوطنة والتي تنتقل بسرعة بين الناس وتؤثر في القدرة على العمل، وبحيث يتم القضاء عليها تماما مع حلول عام 2015 ثم البدء في عكس الاتجاه بمعنى أن يبدأ منذ عام 2015 تخفيض نسبة من يصابون ابتداء منذ عام 2015.

والهدف السابع يتعلق بإدماج مبادئ التنمية المستدامة في كل سياسات وبرامج وخطط الدول، وقد تضمن هذا الهدف بالذات برامج محددة وليس مجرد الإدماج كالتالي:

- خفض مجموع من لا يحصلون على مياه شرب نقية وصرف صحي إلى النصف بحلول عام 2015.

- أن يتم تطوير واضح في مستوى حياة مائة مليون شخص على الأقل ممن يسكنون العشوائيات.
- حماية كل مصادر الثروة الطبيعية مثل الغابات وطبقة الأوزون وحماية تدهور المياه وتدهور الأرض ومقاومة التصحر وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وخفض انبعاثات الغازات الدفينة بحيث تتحسن هذه الأوضاع مع حلول عام 2015.

وكان الهدف الثامن والأخير من أهداف الألفية إقامة شراكة بين الحكومة والشعب لتحقيق كل الأهداف المشار إليها كما كان من الواضح في الأمم المتحدة أن الحكومات غير قادرة على تحقيق هذه الأهداف وحدها، وتم الاتفاق على ضرورة إقامة شراكات واضحة بين الحكومات وبين منظمات المجتمع المدني والذي يضم المنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات والأكاديميين والقطاع الخاص، كما يمكن أن تكون هذه الشراكات محلية أو دولية مع المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل الدولية من أجل تحقيق جميع هذه الأهداف. كما كانت هناك رغبة في أن تنتج هذه الشراكات مجموعة أهداف فرعية محددة حتى يمكن أن تتحاسب الأطراف المتشاركة بناء عليها كالتالي:

- تخفيض الجمارك على صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة.
- خفض الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة على منتجاتها الزراعية بدرجة واضحة.
- زيادة الدعم أو المنح التي تقدم من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- التعامل الفاعل مع ديون الدول النامية كلها.
- التعامل مع شركات الأدوية عابرة القارات أو متعددة الجنسيات والتي تنتج أدوية لها صفة الأساس في معالجة أمراض مثل الإيدز والملاريا والدرن، وحتى لا تستغل الشركات المنتجة احتكارها والذي زاد بعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وخاصة بالنسبة للأسعار وحرمان الدول النامية من علاج أبنائها وذلك من خلال الاتفاق بين الدول النامية وهذه الشركات على تحديد أسعار مقبولة للدول النامية.
- التعاون مع القطاع الخاص من الشركات عابرة القارات المنتجة للتكنولوجيا على نقل التكنولوجيا بأسعار ملائمة إلى الدول النامية.

هذا، وهناك تساؤل عن مصدر كلمة التنمية المستدامة، والذي يجعلني أشير إلى ما قبل انعقاد مؤتمر البيئة الإنسانية الذي تم في ستوكهولم عام 1972 التابع للأمم المتحدة حيث كنت أشغل منصب رئيس وفد مصر فيه ثم انتقلت منه إلى الأمم المتحدة، وقبل أن ينعقد هذا المؤتمر كنت وزيرا للشباب إلا أن الرئيس السادات طلب مني في ذلك الوقت أن أترك وزارة الشباب بعد أن اتخذت بعض الإجراءات التي كان قد طُلب مني أن أتخذها في مرحلة 15 مايو، وطلب مني أن أنشئ أكاديمية للبحث العلمي والتكنولوجيا بدلا من وزارة البحث العلمي التي كانت موجودة بالفعل في مصر، وقد قال لي الرئيس السادات رحمة الله عليه إنه يريد أن أؤسس أكاديمية مثل تلك الموجودة في موسكو والتي تضم عددًا من العلماء المتميزين، فقلت له إنني لا أستطيع أن أختار من يمكن أن تقوم على أكتافهم أكاديمية بهذا المستوى، لكن من الممكن في البداية أن نقوم بعمل تشكيل يحضر فيه عدد كبير من العلماء وهم الذي يختارون من بينهم عددا محدودا بعد أعوام قليلة بحيث يكونون الركيزة الأساسية وينضم

إليها بعد ذلك الأفراد بالانتخاب ممن يصلح أن يكون عضوا في الأكاديمية، وقد وافق على ذلك وصدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الأكاديمية وأن تتبع رئيس مجلس الوزراء ولا تتبع وزير، ثم أصدر قرارًا آخر بأن يحضر رئيس الأكاديمية مجلس الوزراء في كل الاجتماعات التي يرأسها رئيس الجمهورية، وكان هذا تكريم للعلم وناتج عن إيمان فعلي بالأكاديمية، وقد ترأست هذه الأكاديمية لمدة عامين. وقد كنت في وقت من الأوقات خارج مصر، وأرسل سكرتير عام الأمم المتحدة في هذا الوقت فالدهايم رسالة يطلبني فيها لأعتلي منصب مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة ونائب مدير منظمة الأمم المتحدة للبيئة، وذهبت الرسالة من وزير الخارجية إلى رئيس مجلس الوزراء الذي تعجب من أن تعرض الأمم المتحدة مثل هذا الطلب دون أن تسعى إليه مصر ولا تتقدم به، وقد أرسل رئيس مجلس الوزراء إلى الأمم المتحدة يبلغه بالموافقة، إلا أن الرئيس السادات رحمه الله رفض في البداية أن يتركني أسافر وظللت في مصر ثلاثة شهور إلى أن تدخل الدكتور محمود فوزي وأوضح له أنه لا يصح إلغاء موافقة الحكومة المصرية على سفري، فسمح لي بالسفر بشرط أن أعود إلى مكتبي في الأكاديمية كل أسبوعين أو ثلاثة وأقوم بإصدار قرارات رئيس الأكاديمية بتاريخ يوم سفري وذلك حتى يجد من يعينه رئيسًا للأكاديمية وكان أول شخص عينه الرئيس السادات رئيسا للأكاديمية خلفا لي جعل الأكاديمية تابعة للوزير بدلا من رئيس مجلس الوزراء مما تسبب في حدوث الخلخلة وظهر الاهتمام بالعلم من عدمه. وعندما زارني سكرتير عام مؤتمر البيئة وأنا رئيس الأكاديمية طلبت منه أن يصرف النظر وأن يهتم بخلق شعب يصنِّع وينتج ثم بعد ذلك يفكر في عدم تلوث البيئة وكان الرجل في منتهى الذكاء فقام بدعوة حوالي عشرين شخصا من المسئولين عن العلم من رؤساء اللجان القومية التي تعد للمؤتمر في الدول النامية، وبعض منهم من الدول الصناعية بالإضافة إلى مجموعة أخرى من العلماء من الدول النامية والدول الصناعية، واجتمعنا في بلد بجوار جنيف اسمها فونيه دخلت التاريخ منذ هذا اليوم، ومكثنا أسبوعا نتناقش ونستعرض علاقة الفقر والتنمية بحماية البيئة بمفهوم مصادر الثروة الطبيعية، وقد كان الفكر السائد في ذلك الوقت عن البيئة هو حمايتها من أنواع التلوث مثل تلوث المياه والهواء وغيرهما، وعندما بدأنا نتحدث عن مصادر الثروة الطبيعية واستخدامها، وكيف يرتبط هذا باستمرار عملية التنمية، تغيرت نظرة الحاضرين من الدول النامية إلى المؤتمر وطالبنا بالربط بين البيئة والتنمية، وبالفعل، نجح مؤتمر ستوكهولم في تعريف البيئة على أنها المخزون الطبيعي الموجود من مصادر الثروة الطبيعية لاستخدام الإنسان وأن التنمية هي استخدام هذا المخزون لصالح الارتفاع بمستوى الإنسان وتنميته اقتصاديا واجتماعيا، ومن هنا اتضحت العلاقة بين البيئة والتنمية. وأعقب هذا المؤتمر إنشاء المنظمة الجديدة التي عرفت فيما بعد باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي عملت بها بعد خمسة شهور من إنشائها. وأول شيء أوضحناه هو أن التنمية الحالية ليست تنمية سليمة، ودعونا إلى البحث عن مسمى جديد للتنمية، فأصدرنا اصطلاح "التنمية الإيكولوجية" ويعني توافق التنمية مع مصادر الثروة الطبيعية وليس أن يتعامل الإنسان مع الطبيعة على أنها حصان جامح يركبه الإنسان رغبة في ترويضه فتكون النتيجة أن يرفسه هذا الحصان، بل على الإنسان أن يتعامل مع الطبيعة بما تستحقه من الاحترام. وبعد ذلك، أصدرنا اصطلاحا آخر هو "التنمية بدون تدمير" بمعنى أن تكون هناك تنمية باستخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة دون أن ندمر هذه المصادر وإلا فلن تستمر عملية التنمية. ثم، أردنا أن نضع بدائل للتنمية وبدائل للاستهلاك بمعنى أن نبحث عن كيف يمكن أن يغير الإنسان من نمط الاستهلاك

الخاص به بنمط أقل شرهًا وأقل تدميرا لمصادر الثروة الطبيعية وكيفية القيام بعملية التنمية بطريقة أقل إهدارا لمصادر الثروة الطبيعية. وقد تم العمل بهذا الفكر منذ عام 1972 وحتى عام 1982، وبعد عشر سنوات من مؤتمر ستوكهولم ونحن نعمل في منظمة الأمم المتحدة للبيئة عقدنا مؤتمرا آخر للاحتفال بمرور عشر سنوات على مؤتمر ستوكهولم، وفي ذلك الوقت كنت أشغل منصب مدير المنظمة، وكنت قد تقدمت للمجلس التنفيذي في عامين متتاليتين بفكرة أن تكون هناك وسائل تضمن دوام التنمية، والغريب أنني أصدرت كتابا اسمه "التنمية المستدامة – الفرص والمعوقات" سنة 1987 قبل مؤتمر قمة الأرض بخمس سنوات، وفي عام 1982 التقطت اليابان كلمة "التنمية المستدامة" واقترحت على المؤتمر الدولي أن تنشأ لجنة غير حكومية من كبار المستشارين تضع برنامج للتنمية المستدامة، وكان هذا هو ما قدمناه للجمعية العامة للأمم المتحدة وتمت الموافقة عليه، وتم تشكيل اللجنة المختصة بعد عام برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جروهارلم برونتلاند التي أصبحت بعد ذلك مدير منظمة الصحة العالمية لأنها في الأصل طبيبة، وكانت أول وزيرة للبيئة في النرويج، وهي التي قامت بهذا الإنجاز مع الدكتور منصور خالد وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء في السودان والذي اختلف مع الرئيس السابق للسودان جعفر النميري ورحل من السودان، وكان الاثنان هما الرئيس ونائب الرئيس للجنة المتخصصة لأن الشرط كان أن يكون أحدهما من الدول الصناعية والآخر من الدول النامية. وبعد مرور ثلاث سنوات، تم إصدار تقرير عُرض على مجلس المحافظين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ثم نُقل إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وقد طلبت مني الدكتورة جروهارلم أن أتحدث إلى الأعضاء المختارين متوجها إليهم بتساؤل حول القصد من كلمة "التنمية المستدامة"، وكان أول حديث بيني وبينهم عام 1984 قلت فيه إننا منذ اثني عشر عاما في منظمة الأمم المتحدة للبيئة نحاول أن نحدد ما هي التنمية المستدامة ولم نستطع، وأن كل ما استطعنا أن نحدده هو ما هي التنمية غير المستدامة؟ بمعنى ما هو الذي لن يدوم والمؤكد أنه لن يدوم، وأصبحت المشكلة التي تواجهنا هي أن نحدد مفهوما للتنمية المستدامة، وقد قامت الدكتورة جروهارلم بتقديم تقرير شهير يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" في عام 1987 للجمعية العامة بالأمم المتحدة. واستمر الكلام والحديث حول هذه القضية منذ عام 1987 وحتى عام 1992 عندما تمت إقامة الاحتفال بمرور عشرين عاما على مؤتمر استوكهولم حيث تمت إقامة ما سُمي بقمة الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل. وفي ريو دي جانيرو أصدر رؤساء الدول ورؤساء الحكومات بيانا قالوا فيه إنهم يعتمدون برنامج التنمية المستدامة ومفهوم التنمية المستدامة، وتقدموا بأجندة للقرن الحادي والعشرين أطلقوا عليها "الأجندة 21" تحتوي على كل ما تم من نتائج المؤتمرات وكيفية تحقيق هذه التنمية. وبعد خمس سنوات من هذا التاريخ، أقمنا جمعية عمومية خاصة في الأمم المتحدة لمراجعة ما تم تحقيقه من "الأجندة 21"، وطلبوا مني أن أترأس الاجتماعات التحضيرية للجمعية العمومية التي ستقوم بعمل التقرير، وانتهت الاجتماعات بتقديم تقرير للجمعية العمومية كتبنا في أول سطر فيه أن حالة البيئة سنة 1997 أسوأ مما كانت عليه سنة 1992، وأقر كل المجتمعين معي بهذه الحقيقة، وأعلنا ضرورة وضع خطة أقل تعقيدا للوصول إلى التنمية المستدامة، وقدمناها تحت عنوان "خطة نحو مزيد من تحقيق التنمية المستدامة". وقد بدأ المصطلح إنجليزيا وهو Sustainable development، وقد حدثت مشاورات ومداولات عديدة حول كيفية ترجمة هذا المصطلح، واقتُرحت عدة مصطلحات مختلفة مثل التنمية المتكاملة أو التنمية الدائمة أو التنمية

الشاملة، وقال المترجمون أن كلمة sustainable تعنى حرفيا "ممكن أن تدوم" أو "قابلة للدوام" وهذا معناه أنها قابلة للدوام تحت ظروف معينة وأنا أقول إنها ليس فقط قابلة للدوام تحت الظروف السياسية والاجتماعية، ولكن أيضا تحت ظروف فهمنا ومعلوماتنا للعلم والتكنولوجيا في المرحلة التي نتحدث فيها، ومعنى ذلك أن ما نقول عنه اليوم إنه تنمية مستدامة يثبت في العلم بعد عشر سنوات أنه تخريب، مثلما حدث مع الفريون والذي اعتبرناه الغاز المعجزة الذي لا لون له ولا رائحة ولا طعم ولا يؤثر على البشر ولا على النباتات ولا على أي شيء، وبعد خمسة وثلاثين عاما اكتشفنا أنه يقوم بتكسير طبقة الأوزون التي تحمينا من الأشعة فوق البنفسجية القاتلة، وقد زودنا الله بغطاء حول الكرة الأرضية سمكه حوالي نصف ميلليمتر على مساحة تمتد من خمسة عشر إلى أربعين كيلومتر منتشرة على هيئة جزئيات حول سطح الأرض لتمتص الأشعة فوق البنفسجية، ويقوم الفريون بتكسير هذه الطبقة الحامية لنا وتحويلها إلى أوكسجين، وقد حاولنا إصلاح ذلك بأن قمنا بعمل اتفاقية لترشيد استخدام الفريون في عام 1989 ونجحنا في إنجاز الكثير منها، وقد ذكر العلماء وقتها أننا لو أوقفنا كل المواد التي تسبب انحسار طبقة الأوزون اليوم، فلن يعود الأوزون لوضعه الطبيعي قبل سبعين عاما، بمعنى أن ما تمتعنا به لمدة خمسة وثلاثين عاما من استخدام غاز الفريون اتضح لنا فيما بعد أنه تخريب سيكلفنا ضعف المدة لإصلاحه مع العلم أنه لا يمكن أن نتوقف فورا. إذن ففي ظل معلوماتنا العلمية والتكنولوجية الحالية نقرر أن ما هو قابل للاستدامة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالمجتمع. إذن ما يقبل الاستدامة هو الذي في إمكانه أن يدوم بمعنى وجود الإمكانية لإتمامه تحت ظروف معينة، وكان هذا هو الجدل الذي دار بين المترجمين، ووافق العلماء المشاركون على هذه الترجمة وظهر مصطلح "التنمية المستدامة" بمعنى التنمية التي من الممكن أن تدوم تحت ظروف معينة.

وعندما أصدر السادة المشاركون في مؤتمر قمة التنمية المستدامة في جوهانسبرج سنة 2002 رؤساء وملوك وأمراء ورؤساء الوزارات، أصدروا بيانًا وتقريرًا في عام 2002 قالوا فيه إنهم ممثلين عن شعوب العالم في موقف مشابه للحظة إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945 عندما تحدث الرؤساء قائلين "نحن الشعوب..."، وتكرر هذا في جوهانسبرج عام 2002 حيث قال المشاركون إنهم ممثلو الشعوب وسوف يلتزمون بتحقيق ما صدر من توصيات وأهداف فيما اتفق عليه العالم في عام 2000، كما أنهم يلتزمون بمساعدة الدول النامية على تحقيق ذلك، وأوضحوا أن يكون دور الدعم من الدول الصناعية هو أن تقوم الدول النامية أولا بتنظيم جهودها بترتيب البيت من الداخل وأنه على الدول الصناعية المتقدمة أن تساعد الدول النامية في تحقيق هذا الترتيب، وهذا هو الأساس الذي لم يتحقق بعد.

وفي سبتمبر 2005، تقدم كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بتقرير إلى الجمعية العامة شرح فيه ما حدث في تحقيق هذه الأهداف ، ولن أتحدث عن ما حدث في كل العالم، ولكن سأعطي بعض الأمثلة لما حدث في شمال إفريقيا الذي ننتمي إليه، وفي غرب آسيا حيث توجد بقية الدول العربية مما يشكل كمجموع 22 دولة عربية باعتبار أن فلسطين دولة، وقد قال كوفي أنان في التقرير الآتي:

1) بالنسبة للفقر كانت نسبته في شمال إفريقيا وغرب آسيا 2.2% من السكان سنة 2000 ارتفعت في سنة 2004 إلى 2.7%، بمعنى أن الفقر زاد، أما في إفريقيا جنوب الصحراء، فقد كانت نسبة الفقر 44.6% وهم الذين ينفقون أقل من دولار واحد في اليوم الواحد، وقد ارتفعت هذه النسبة سنة 2004 لتصبح 46.4%، أما في كل الدول النامية، فقد كانت 27.9 % إلى 28.00% انخفضت إلى 21.00%، ويشمل ذلك إفريقيا جنوب الصحراء.

2) بالنسبة للجوع نقصت نسبة البشر الذين يعانون من نقص التغذية أو العجز في كميات الغذاء أو ينامون وهم جائعون في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء انخفضت من 36.00% من مجموع الناس إلى 33.00% وهذه هي أفقر منطقة في العالم. وبشكل عام، فقد قلت نسبة الجوع في جميع دول العالم فيما عدا الدول العربية في غرب آسيا والتي تتضمن كل دول الخليج على الرغم من غناها الفاحش، فقد ارتفعت فيها نسبة عدم وجود الغذاء ارتفع إلى 10.00% بعد أن كان 7.00%، في حين أن النسبة في دول شمال إفريقيا كانت 4.00% وظلت ثابتة عند هذه النسبة.

3) وحول نقص التغذية عند الأطفال والذين تعد أوزانهم أقل من الأوزان الطبيعية، في غرب آسيا 11.00% من الأطفال وفي شمال إفريقيا 10.00% حيث انخفضت هذه النسب قليلا مع تحسن الأوضاع.

4) وبالنسبة للتعليم، ففي شمال إفريقيا كانت نسبة من يلتحقون بالمدارس الابتدائية 82.00% وأصبحت 92.00%، وفي غرب آسيا كانت النسبة 81.00% وأصبحت 83.00%.

5) وعن التفرقة بين الذكور والإناث كانت نسبة الإناث في غرب آسيا 83.00% من عدد الذكور زادت إلى 89.00%، وفي شمال إفريقيا من 82.00% إلى 93.00%، وقد لاحظت شخصيا زيادة كبيرة في أعداد الملتحقين بالجامعات من الإناث في السنوات الأخيرة وخاصة في الكليات النظرية.

6) وحول مواليد الأطفال فقد انخفضت في شمال إفريقيا نسبة وفيات الأطفال من 87 في الألف إلى 38 في الألف، وفي غرب آسيا انخفضت من 68 في الألف إلى ستين في الألف، أما وفيات السيدات عند الوضع في شمال إفريقيا فنسبتها في شمال إفريقيا 38 في كل مائة ألف وفي غرب آسيا 190 في كل مائة ألف، في حين أن مستوى وفيات السيدات وفقا لمستوى العالم النامي كله 450 في كل مائة ألف، وهذا معناه أن حالتنا أفضل بكثير.

7) أما عن نقص المناعة أو الإيدز فقد كانت نسبته صفر سنة 1990، أما في عام 2004 تبلغ نسبته 00.08% من السكان في شمال إفريقيا مصابون بهذا المرض، وفي غرب آسيا كانت النسبة صفرا أيضا وأصبحت في عام 2004 بنسبة 00.03% مصابون بهذا المرض.

8) وعن الملاريا، فهناك مليون إنسان يموتون بالملاريا كل عام منهم تسعين في المائة في إفريقيا جنوب الصحراء، ونحن بعيدون عن هذا المرض.

9) وكان أيضا من ضمن أهداف التنمية المستدامة أن يتم إنقاص الغازات الدفينة، في الدول النامية كان يتم إنتاج 1.7 طن لكل فرد في عام 1990، ارتفعت هذه النسبة في عام 2004 لتصبح 2.7 طن، أما الدول الصناعية التي من المفروض أنها التزمت في اتفاقية بأن تنقص من إنتاجها 5.2% عن إنتاجها في سنة 1995 –

هذه الدول كانت تصدر 12.50 طن لكل فرد تنتج اليوم 12.6 طن لكل فرد، بمعنى أنها لم تنفذ ما التزمت به في الاتفاقية.

10) وعن المعونة، ما يسترعي الانتباه أن هناك تكرارًا نقوله في كل مكان نذهب إليه وهو أننا نريد أن تدفع الدول الصناعية 0.7% من إجمالي الناتج القومي لها معونات للدول النامية، ولا يتزحزح العالم النامي عن هذا الحديث المعاد الممل، ولا يريد أحد أبدا أن يتذكر أن أصل هذا الموضوع بدأ عام 1970 عندما أصدرت الأمم المتحدة أول عقد للتنمية في تاريخها وذلك لمساعدة الدول النامية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان المتوسط العام للمعونات التي كانت تقدمها الدول الصناعية في عام 1970 يبلغ حوالي 0.35%، وقد طالب المفاوضون من الدول النامية في ذلك الوقت مضاعفة هذا الرقم بحيث ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 0.7%، وتوقفنا عند هذا الحد دون أن يذكر أي شخص بعد خمس وثلاثين سنة أصل هذه النسبة التي اتفق عليها إلا أن يقال "الرقم المتفق عليه". وعندما ذهبنا إلى مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو عن قمة الأرض سنة 1992 اكتشفنا أن نسبة التمويل الذي تدفعه الدول الصناعية هو 0.33% وليس 0.35% كما كان في عام 1970. وفي عام 2004 بلغت النسبة 0.28%، وقد زاد الرقم من 63 مليون دولار في عام 1990 إلى سبعين مليون دولار في عام 2004 مما دفع الدول الصناعية أن تعلن أنها قد رفعت نسبة المعونة، لكن إذا قمنا بحساب المعونة نسبة على الناتج القومي نجد أن النسبة قد انخفضت من 0.33% إلى 0.28%. وفي عام 1997 كنت أرأس اللجنة التحضيرية للاجتماع الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة كما سبق أن ذكرت والتي تراجع ما تم تنفيذه من توصيات مؤتمر البرازيل، ذكرت هذا الموضوع في ذلك الاجتماع وأصل رقم الـ0.7% الذي نكرره دائما، ودعوت إلى الاتفاق مع الدول الصناعية على رفع نسبة المعونة كل خمس سنوات 0.5 – 0.10% وذلك حتى نصل إلى 0.7% خلال عشرين عاما مثلا بحيث يمكن وقتها أن نتحدث بشكل أكثر موضوعية، ولم يسمعني أحد وكانت النتيجة أن نقصت المعونة عما كانت تحصل عليه الدول النامية في عام 1997 وفي عام 2000. ودائما ما تقول الدول الصناعية أنها تعطي الدعم للدول الأكثر فقرا، أما الدول المتوسطة الدخل فعليها أن تستفيد من التجارة، ونتيجة لهذا الأمر وضع ضرائب وجمارك على كل الصادرات من الدول النامية إلى الدول الصناعية وخاصة الصادرات الزراعية بحيث كانت 12.00% قبل بداية الألفية الثانية لتصبح الآن 11.92% بمعنى أن نسبة الانخفاض شبه معدومة، وذلك بهدف فتح الأسواق للدول الصناعية. وأكثر من هذا، إن الدول النامية تدفع خدمة ديون للدول الصناعية قيمتها أكثر من السبعين مليار دولار التي يدفعونها هم في صورة معونة، ويدفعون للمزارعين عندهم على الصادرات الزراعية نسبة دعم – في الوقت الذي يطالبوننا فيه برفع الدعم عن كل شيء – يعادل 1.5% من الدخل القومي ويعطون الدول النامية نسبة 0.28% بمعنى أنهم يعطوننا سبع أو سدس ما يدفعونه للمنتجات الزراعية عندهم حتى يقتلوا الصادرات الزراعية للدول النامية، وكل هذه الصور معروفة للدول النامية لكنها للأسف الشديد عندما تجتمع للتباحث لا تتفق أبدا على رأي لأن الكثير منهم حاول الارتقاء إلى مستوى الدول الصناعية ومنهم من يريد أن يصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي أو عضوًا في منظمة التعاون والتنمية أو غيرها.

11) وعن البطالة، أقول إن بطالة الشباب في قارة آسيا بلغت في عام 1990 نسبة 19.00% ارتفعت إلى 21.00%، وكان هذا تقرير سكرتير عام الأمم المتحدة والذي أعلنه بناء على التقارير المقدمة له من الحكومات، وفي شمال إفريقيا كانت نسبة البطالة في عام 1991 تبلغ 31.00% بين الشباب وانخفضت في السنوات الأربع الماضية إلى 29.00%. في تقرير التنمية البشرية، وسأعطي بعض الأمثلة منه ختاما للحديث:

- "إن مصر لا تزال تحتل مركزا متدنيا على سلم دليل التنمية البشرية العالمي الذي استبدل كمقياس للناتج المحلي الإجمالي" والناتج المحلي الإجمالي هو أحد دلائل تقدم الدول وتأتي مصر فيه بترتيب 119 من مجموع حوالي 160 دولة، وقد أقر رئيس وزراء مصر والوزراء هذا التقرير واعتبروا أنه نقلة كبيرة في عرض النتائج على الرغم من أن العديد منا أعلنوا أن هناك بعض التدخلات من بعض الجهات أدت إلى حذف بعض محتويات التقرير وأعرف شخصيا أستاذين ممن اشتركوا في تحرير هذا التقرير وأعرف أن هناك الكثير مما تم حذفه من محتويات التقرير وذلك كما أعلنه الأستاذان أكثر من مرة.
- "تشير النتائج الأولية للمسح السكاني والصحة الذي أجري عام 2005 على أن معدل الخصوبة عند السيدات المصريات انخفض من 3.2 طفل في عام 1998-1999 إلى 3.1 طفل في عام 2000 واستقر عند هذا المستوى منذ ذلك الحين لمدة خمس سنوات". بمعنى أن كل ما يتم إنفاقه على إعلانات تنظيم الأسرة يذهب هباء ولا حياة لمن تنادي ولا نتيجة ولا أحد يشعر أن هذا نوع من إهدار المال العام.
- عن الفجوات الإقليمية في بعض المؤشرات المختارة: الأميين في الوجه البحري: في سنة 1992 كان عددهم سبعة ملايين ونصف وأصبحوا في عام 2004 سبعة ملايين، أما الوجه القبلي فقد كانوا ستة ملايين وتسعة من عشرة أصبحوا سبعة ملايين وسبعة من عشرة، بمعنى أنهم زادوا تقريبا مليون شخص. أما الفقراء فقد كانوا في الوجه البحري ثلاثة ملايين وسبعمائة شخص سنة 1992 وفي عام 2004 أصبحوا ثلاثة ملايين وتسعمائة وسبعة وخمسين شخصًا بمعنى أنهم زادوا حوالي مائتي وخمسين ألف شخص و لم ينقصوا، وفي الوجه القبلي كانوا خمسة مليون وسبعمائة شخص أصبحوا تسعة ملايين شخص. وهذه الأرقام التي يذكرها تقرير التنمية البشرية أشاد به وحضره كل وزراء الدولة ورئيس الوزراء والذي يصور الوضع الذي نحن موجودون فيه الآن. ولا ننكر أن هناك تحسنًا طفيفا حدث في بعض الأحوال لكن الصورة كما تبينها الأرقام واضحة وجلية.

والسؤال هو لماذا لا نستطيع تحقيق مستوى أفضل؟ والإجابة هي أنه لا يوجد عندنا من يتحدث مع الآخر، بمعنى أن لا توجد خطة متكاملة واضحة المعالم بأهداف محددة قابلة للتحقيق وليست آمالاً وردية وتصريحات وردية مثل التي نسمعها كل يوم، والحقيقة أنه لا وجود لهذا التخطيط المبني على حقائق علمية وأرقام علمية لأنه لا توجد لدينا أرقام حقيقية، فثلاثة أرباع الأرقام ملفقة، وإذا طلبنا أرقاما عن موضوع معين من وزارة وسألنا وزارة أخرى عنه فسنحصل على أرقام مغايرة عن الأولى، ولا أعرف على ماذا نبني الاستراتيجية الخاصة بسنة 2017، فلا يوجد لدينا خطة لذلك. ولا أذكر هذا الأمر في غرفة مغلقة بل لقد أعلنته ونشرته في جريدة الأهرام أيام انتخابات الرئاسة ووقت الدعاية وعندما طُلب رأيي اقترحت أن يقوم

الرئيس القادم بتشكيل لجنة من 100 أو 150 عالمًا من مختلف المشارب والتخصصات ويتركهم يعملون ويخططون لمدة عامين كاملين على شرط ألا يكونوا مستوزرين ولا يكونون يبحثون عن مناصب وألا يتعرضوا لأي نوع من التهديد في عملهم، والمطلوب أن يحاط هؤلاء علما بجميع التوصيات الصادرة لصالح التنمية في الدولة، وذكرت أنه لدينا مجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة بالإضافة إلى مؤتمرات عديدة تمت وأصدرت توصيات مختلفة، وأنه على هذه اللجنة المشكَّلة أن تجمع كل هذه الأفكار وتقوم بتنقيحها ودراسة ما يمكن تحقيقه في ظروف مصر، ويضعون من ذلك برنامجا طويل المدى حتى عشرين عاما بحيث يتم تنفيذ "عقد اجتماعي جديد" على أساس حقيقي وعلمي يلتزم به المجتمع مع الدولة، وكل وزارة تأتي عليها أن تنفذ جزءًا منها، وقد ذكرت كل ذلك في مقال بعنوان "أحلام مواطن مصري" كيف يرى مصر سنة 2030 كدولة متقدمة، وقد طالبت بتحديد دور كل قطاع ومصادر التمويل وكم سيتكلف ومساهمة القطاع الخاص والدول المانحة والحكومة وكيفية ترشيد هذا الإنفاق، وانتهيت إلى أن كل هذا لن يتم إلا في مناخ متغير تماما عن هذا المناخ الذي نعيشه، يجب أن يكون هناك مناخ سياسي واقتصادي ثابت يسمح للإنسان المصري أن يشعر أنه في بلده وأن له انتماء لهذا البلد وأنه عندما يقدم خدماته سيــُقدَّر ولن تهدر هذه الخدمات، وأن يكون النظام الاقتصادي ثابتا بشكل يشجع المستثمر ويطمئنه أن هناك ثباتًا سياسيًّا وثباتًا اقتصاديًّا. وقد ذكرت كأول فكرة في جريدة الأهرام أن يعاد تعديل المادة (76) وأن تحدد مدة رئاسة رئيس الجمهورية على أن تتكرر مرة واحدة فقط ولابد أن يكون هذا هو أول تعديل يتم إجراؤه، وأؤكد أن تصحيح المناخ السياسي والاقتصادي بطريقة جادة هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أي نوع من التنمية، وأن مركز الثقل في أهداف الألفية الجديدة هو الإنسان والارتفاع بمستوى الإنسان وحياته وحرياته وأن تُوفَّى احتياجاته بطريقة لا تهدر ما أعطاه الله له في الطبيعة.

**صلاح فضل:**

هكذا يمنح العلم رجاله الشجاعة والإخلاص والرؤية، إذا تجردوا من الهوى وخلص قلبهم لمستقبل وحب بلدهم. وأظن أن الدكتور مصطفى طلبة يضرب لنا مثلاً عظيمًا لما ينبغي أن يكون شاغلنا الحقيقي لمستقبل هذا الوطن.

**سعيد حسن زلط:**

متى يتم التفعيل التنفيذي لكل القوانين والقرارات لتعريب أسماء واجهات المحلات وهي أكثر من تسع قوانين وستة قرارات جمهورية؟ ومن الممكن أن يتم ذلك عن طريق الغرفة التجارية أو عن طريق وزارة الضمان الاجتماعي أو عن طريق وزارة التربية والتعليم أو عن طريق دار العلوم والأزهر.

كذلك، أكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية وجود 34 مليون مواطن مصري تحت خط الفقر، وأتساءل عن كيفية مواجهة ذلك وما هي الآليات المحددة للوقوف أمام هذا الفقر القومي المتزايد في مصر.

أيضا، ما هي الآليات المحددة لمواجهة الاحتكارات كصناعة الحديد والصلب واتفاقية التريبـــس لصناعة الأدوية والمبيدات المسرطنة، وأخيرا، جاء في تقرير الدكتور مصطفى طلبة أن البطالة نقصت بنسبة معينة لكن الواقع المرير يؤكد أنها أصبحت القضية الأولى في مصر.

**فوزي بغدادي:**

ما رأي الدكتور مصطفى طلبة في فكرة العالم المصري الدكتور فاروق الباز عن ممر التنمية الغربي؟

**غادة (لم تذكر بقية الاسم):**

ذكر الدكتور مصطفى طلبة بالأرقام حقائق تتعلق بالمنح والمعونات والتي اكتشفنا أننا في نهايتها خاسرين من المؤكد أنها لا تخفى على كثير من المسئولين، وأتساءل هل من الممكن أن نقول لا للمعونة؟ هل من الممكن أن نقوم بتجربة مماثلة لتجربة ماليزيا؟ وإذا كان ذلك ممكنا فما هو السيناريو الذي يتخيله الدكتور مصطفى طلبة؟

**محمد عبد الحميد خليفة (أستاذ جامعي):**

عندما عرض الدكتور مصطفى طلبة للإحصاءات التي اعتمدت عليها الجهات الرسمية المصرية وشكك فيها وأنا معه في أن هذه الإحصاءات فوضوية ولا تقوم على أي أساس علمي، ولكن السؤال هو من أين حصلت الجهات المتخصصة في الأمم المتحدة على إحصاءات دقيقة من منطقتنا العربية وبنت عليها إحصاءات ونتائج؟ وإذا كنا نحن في داخل حدود دولنا العربية لا نستطيع الحصول على إحصاءات دقيقة، فمن أين حصلت الأمم المتحدة عليها صحيحة وبنوا عليها هذه النتائج؟

أيضا، من خلال تجربة الدكتور مصطفى طلبة بالعمل في الأمم المتحدة ووجوده في أبهائها وقاعاتها، أود أن أسأله ما إذا كانوا في الأمم المتحدة على وعي بأننا نفهم لعبة المعونات هذه؟ وإذا كان ذلك صحيحا فلماذا لم يتحدث ممثلو الدول النامية ليواجهونهم بهذه الخطة الماكرة والمتحايلة؟

**محمد عبد الحميد السيد:**

كنت قد قرأت للدكتور مصطفى طلبة مقالاً في مجلة "أكتوبر" بعنوان "انتهاء العالم بعد نصف قرن"، حيث اتضح أن البيئة هي أساس الحياة بل هي الحياة نفسها، والسؤال هو ما الخطوات المتبعة التي يمكن عن طريقها أن ننقذ كوكب الأرض من هذا الدمار؟ أيضا، دعا الدكتور مصطفى طلبة لتكوين لجنة من العلماء لوضع خطة لمستقبل مصر، وأود أن أذكر أن الله قد وفقني إلى مشروع صغير يشرفني فيه اللواء حسن الهاكع كمشرف هندسي لحل جزء من مشكلة الجياع.

**يسري حافظ:**

ما هو المعيار الذي يُقاس به الفقر في مصر؟ وما هو معيار الفقر الذي يُقاس من خلاله الفقر في الدول الصناعية والمتقدمة؟

**رجب سعد (معهد علوم البحار):**

تفضل الدكتور مصطفى طلبة شاكرا بتوضيح مصطلح "التنمية المستدامة"، وقد كنت في الـ UN Habitat في نيروبي منذ حوالي عام ونصف، ووجدت الأفارقة متشككين جدا في هذا الاصطلاح ويقولون أنه مصطلح خير يُراد به باطل حيث إنه في مبدأه سليم لكن في تطبيقه يُراد له أن يكون سقفا للدول النامية لكي لا تمتد أيديها إلى مواردها وفي نفس الوقت لكي تمتد أيادي أخرى من الخلف عن طريق الشركات العابرة القارات لكي تستهلك هذه الموارد بأي ثمن لتغذية آلة الرفاهية في الغرب، وأسأل عن رأي الدكتور مصطفى طلبة في هذا التشكك مع العلم أنني منحاز لهذا التشكك.

أيضًا، أود أن أعرف رأي الدكتور مصطفى طلبة فيما يسمى الـ Emission Trade بمعنى أن نشتري كربونًا مثلاً ونبيع كربونًا أيضًا، وسؤالي هل يصلح هذا المفهوم في ظل مناخ عالمي تسوده الفوضى والتشكك؟ إن أكبر ملوِّث في العالم هي أمريكا ومع ذلك ترفض الانصياع لبنود اتفاقية كيوتو على سبيل المثال، وكل الدول تقريبا لا تعطي بيانات حقيقية عن ظروف الإنتاج التي تراعي البيئة عندها، فهل هذه الفكرة سليمة أم أنها ستُضاف إلى سلسلة الأفكار التي يتم الترويج لها لأغراض خفية؟

وأخيرا، هناك رأي يقول بضرورة رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من مجرد كونه برنامجا ليصل إلى منظمة تكون لها قوة التعامل مع المنظمات المسيئة للبيئة مثل منظمة التجارة العالمية، فما رأي الدكتور مصطفى طلبة في هذا؟

**كمال إسحاق (مهندس استشاري وكاتب في مجلة "المجتمع"):**

أحيي الدكتور مصطفى طلبة على شجاعته في إعلان آرائه، وقد أوضح أنه لا أحد يتحدث مع الآخر في مصر ولا أحد ينسق مع أحد وأنه لا يوجد تخطيط علمي وأن المسائل تسير بالبركة، واقترح لجنة من العلماء للارتفاع بمستوى هذا البلد، وما استرعاني هو ما ذُكر حول أن الرئيس السادات فعل ما بوسعه لاستبقاء العلماء في مصر وأنه استبقى الدكتور مصطفى طلبة لمدة ثلاثة شهور رئيسا لأكاديمية البحث العلمي، والسؤال هو ما الذي دفع الدكتور طلبة إلى السفر على الرغم من ذلك، ولماذا لم يكن هناك إنكار للذات دفعه لنسيان عرض الأمم المتحدة والبقاء في مصر للنهوض بعلمائها؟

**عبد المحسن كُميل (أستاذ بكلية الزراعة – جامعة الإسكندرية):**

نسمع عن برامج الأمم المتحدة لتنمية البيئة، وأود أن أعرف ما هو الأساس التنموي لهذه البرامج مع الوضع في الاعتبار أن كل بلد لها بيئة مختلفة عن الأخرى، فهل هم يطبقون مبدأ تنمويـــاً معينـــاً على كل البلدان على نمط واحد ويقيسونه بمقياس واحد، وأود أن أقول أيضا إن البرامج تبدأ كبيرة جدا مثل الدعم تماما حتى تصل إلى مستحقيها فلا نجد شيئا ونظل نردد طوال الوقت أن هناك برامج وأن هناك دعمًا ولا نرى فعليا منهما أي شيء، والدليل البيانات التي تفضل بذكرها الدكتور مصطفى طلبة في النهاية.

أيضا، أقول عن الدكتور مصطفى طلبة هو رئيس أكبر جمعية وهي جمعية حماية المستهلك وأنا أتمنى أن يكون للجمعيات الأهلية دور فاعل في عمليات التنمية البشرية والتكامل الاقتصادي للمجتمع أفضل من هذه البرامج حتى يتم التكامل في ظل العولمة.

**فريد الجبالي (جريدة أخبار الدنيا):**

أحيي الدكتور مصطفى طلبة على شجاعته، وأؤكد له أن الكل يعلق ويتكلم فالجرائد القومية تتكلم والمعارضة تتكلم والفساد مكتسح ولا شيء يحدث للأسف لدرجة أننا مللنا من كثرة الكلام، ويبدو أن مصر تغرق مثلما غرقت العبارة السلام 98، وأعتقد أن البيئة مرتبطة بكل شيء حتى بالديمقراطية والممارسة السياسية والاقتصاد وغير ذلك. وهناك ملاحظة أود أن أذكرها وهو أن الدكتور فاروق الباز قال بالأمس في برنامج "المصري اليوم" قال: "مصر بلد لها ماضي عظيم ومستقبل أسود"، وأنا زميل دراسة للدكتور فاروق الباز وأتبنى المشروع الذي طرحه والذي ذكره الأستاذ فوزري بغدادي من الجانب الأهلي، حيث نحاول أن نساند الجمعيات الأهلية لتقف خلف الحكومة تدفعها للعمل، لأن الأمل الوحيد هو أن يكون هناك مشروع قومي ينقذ هذه البلد من الخطر الذي يحيط بها من كل جانب.

**حسن الهاكع:**

بالنسبة للمعونات، أعتقد أن المعونات أيا كان حجمها فهي استفادة للدول المتقدمة أكثر من كونها استفادة للدول النامية لأنها تروج لبضائعها ولعمالتها ولخبرائها، وكنت أعمل في الصرف الصحي في الإسكندرية وأعرف حجم الاستثمارات التي تُنفق والتي كان يخصص جانب كبير منها لجهات تمويلية أمريكية وأوروبية. كما أنها تؤثر أيضا من الناحية السياسية من حيث وجود نفوذ لهم بجانب حصولهم على معلومات كاملة عن البلد في كل القطاعات.

أيضا، بالنسبة لمعدلات التنمية ومعدلات النمو في كل المجالات، أتساءل ما هو الحل في مصر في ظل وجود الكثير من العلماء والمثقفين، فكيف السبيل إلى جمع هؤلاء جميعا لنقول كلمة سواء ونقف يدا واحدة لتصحيح الأوضاع التي نعاني جميعا من تدهورها؟

**صلاح سليمان (أستاذ بكلية الزراعة – جامعة الإسكندرية):**

أود أن أنبه على أن المعلومات موجودة أما المشكلة التي تنقصنا هو إتاحة هذه المعلومات، فهناك الكثير من المعلومات الموجودة في الوزارات والهيئات والمؤسسات لكن السؤال هو من الذي يستطيع الحصول عليها؟ فهذه هي المشكلة الأساسية.

أيضا، أود أن أسمع من الدكتور مصطفى طلبة نبذة عن تزايد معدلات إنشاء الصناعات الملوِّثة للبيئة مع الوضع في الاعتبار أن الإسكندرية بها 40% من الصناعات المصرية، 60% منها صناعات بتروكيماويات معظمها موجود في مناطق قريبة من مناطق سكنية بجانب الضغط الذي تشكله على بحيرة مريوط بجانب المشروعات الخاصة بردم بحيرة مريوط، كذلك وجود المدفن الآمن للمواد الخطرة والذي يُعد قنبلة شديدة الانفجار في وسط الكتلة السكانية الزراعية الموجودة في منطقة الناصرية، مثل مكان مدفن المخلفات الصلبة الذي لا يزال موجودا ليس بعيدا عن المدفن الأول، كما أرجو أن يُتاح الوقت ليحدثنا الدكتور مصطفى طلبة عن موضوع الاكتفاء الذاتي الذي ينادي به بعض الوزراء وبعض المسئولين في البلد كما لو أنه شعار خطابي والواقع يقول إننا لا نستطيع أن يكون لدينا اكتفاء ذاتي في بعض المحاصيل على سبيل المثال، لكن من الممكن أن ندير ونناغم بين أدوات الإنتاج وطرقه حتى يؤدي المجموع ككل إلى أن يكون عندنا فائض مدفوعات، بمعنى أنه بدلا من أن نستورد أكثر مما نصدر، يكون الأمر على الأقل متساويا، ولا نستطيع أن نقول إننا سنستكفي ذاتيا من القمح على سبيل المثال لأنه لكي يحدث ذلك فهذا معناه أن نوقف زراعات أخرى وسنستخدم كل الكميات المتاحة لنا في زراعة القمح وكميات المياه المتاحة هذه أصلا محدودة.

**عادل (لم يذكر باقي الاسم):**

حول معدل دخل الفرد الذي يبلغ أقل من دولار، هل محسوب فيه الرجل والمرأة والطفل؟ بمعنى هل هذا هو دخل الأسرة كلها أم دخل من يعمل في الأسرة وينفق على من لا يعمل؟

**رشا عمر:**

أين نحن من التقدم العلمي؟ ولماذا لا يوجد في مصر ما يسمى بالتشجيع لبراءات الاختراع مثلما نرى في الخارج؟

أيضا، أقوم بدراسة الاقتصاد التجاري، وللأسف الشديد ألاحظ أن الكثير من الدراسات التجارية موجودة فقط في الكتب و لم يتم تطبيقها في الواقع العملي مما يدفعني لأن أسأل عن دور المؤسسات العلمية الموجودة في مصر بالنسبة للتقدم العلمي أو بالنسبة لتطبيق الدراسات التجارية عمليا في مصر.

**محمد الخازن:**

حول المشروع الذي طرحه الدكتور فاروق الباز بعنوان "شريان الحياة"، أود أن أقول إن هذا المشروع مطروح منذ سنوات عديدة، وكان الدكتور فاروق الباز قد حضر منذ سنوات إلى كلية العلوم وحاضر شارحا هذا المشروع وأعرب وقتها عن رغبته الكبيرة في تنفيذه، لكن للأسف ظهرت معوقات لم تساعد المشروع على الخروج للنور.

عندي أيضا تعقيب صغير حول دور الجمعيات الأهلية، وهو أن الحكومة ككيان لا تستطيع أن تقيم التنمية المستدامة دون أن يكتمل معها القطاع الخاص والجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية، فهذا هو مثلث التنمية، وهنا أطرح سؤالي على الدكتور مصطفى طلبة حول الرؤية التي يراها عن كيفية أن يكون هناك تنمية مستدامة بالتعاون بين الجهات الثلاثة التي ذكرتها.

**صلاح فضل:**

تعليقا على مصطلح "التنمية المستدامة"، أود أن أؤكد على صحة المصطلح مع ما يثيره من شكوك موضوعية لكن من الوجهة اللغوية، فإن الفعل هو "دام"، "استدام"، والسابقة الألف والسين والتاء تدخل على الأفعال لإعطاء معنى الطلب بمعنى أن "استدام" طلب الدوام، و"مستديم" هو من يطلب الدوام و"مستدام" هو من يُطلب له الدوام، فالمستدامة بناء لغوي صرفي صحيح دقيق علميا، وكأنها التنمية التي نبغي ونخطط ونطلب علميا أن تدوم وتستمر. مع العلم أن لفظة "دائمة" تعني أنها دائمة من نفسها ولا تشير هنا إلى الفعل البشري المقترن بها، وما دائم إلا الله سبحانه وتعالى.

والآن نتبين في هذه اللحظات أن هذه الزيارة الأولى للدكتور مصطفى طلبة من الثراء والجمال والإشباع والغنى خاصة الجزء الأخير منها، وذلك لأن علماء كثيرين يختفون خلف الأرقام، ويحجمون عن تقديم رؤيتهم ، لكن أن نملك عالما له بصيرة ولا يتوارى خلف أرقام ولكن يقدم رؤية مباشرة وفي الحياة الساخنة ويقبض عليها، فهذا هو خلق العلم الصحيح، ونحن نطلب من الدكتور مصطفى طلبة أن يكون لقاؤنا به مستداما.

**مصطفى طلبة:**

حول موضوع اتفاقية التريبـــس أقول إنها مأساة للدول النامية، لكن المشكلة مشكلتنا نحن، فمنذ ثلاث سنوات كانت منظمة التجارة العالمية تقيم اجتماعات في سياتل في ولاية واشنطن الموجودة في الشمال الغربي للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت اتفاقية التريبـــس تُوقع في هذا الاجتماع وهي اتفاقية تحد الملكية الفكرية وتعطي عشرين عاما لمن يستطيع أن يحوِّر فكرة قديمة ليتم السماح له أن يعتبرها فكرة جديدة، ولمن يخرج من

الهندسة الوراثية نباتا من أن يسجله دون اعتبار المليون سنة التي سبقت تجارب الهندسة الوراثية والتي كان أصل هذا النبات فيها تحت رعاية أناس آخرين حافظوا على وجوده، ويمكن على إثر هذه الاتفاقية اعتبار النبات ملكية فكرية لمن استخدم في إنتاجه الهندسة الوراثية، هذا بالإضافة إلى تلاعبه عن طريق بيع النبات المهندس وراثيا دون أن يعطي المشتري بذورًا لا تسمح بإعادة زراعته لإجبار المشتري على الشراء من المصدر دائما. وللأسف، إن الدول النامية لا تتحدث بصوت واحد ولا تستفيد من أبنائها الذي تخصصوا في العلم أو الذين عملوا في الأمم المتحدة لفترات طويلة جدا، وقد اقترحت ذات يوم على مجموعة السبعة والسبعين تشكيل لجنة استشارية من عشرين شخصًا من كبار الشخصيات الذين عاشوا من 15 إلى 20 عاما في قلب الأمم المتحدة ويعرفون جيدا كيف تعمل الدول الصناعية وكيف تعمل الدول النامية وذلك لدراسة المشروعات القادمة والتوصيات القادمة حتى يبينوا ما هو المناسب وما هو غير المناسب، ولم تتم الاستجابة لهذا الاقتراح. ولذلك لا يجب أن نلوم إلا أنفسنا سواء داخل مصر أو خارجها لأننا نتكلم فقط دون أن ننفذ شيئا. وفي اجتماع سياتل الذي ذكرته كان القائمون على الاجتماع يريدون إدخال ما يُسمى بالـــ PPM، أي أن يكون المنتج وطريقة إنتاجه سليمة بيئيا حتى يتم قبول تصديره وذلك بعد أن يتم إخضاع المنتج للتفتيش في محل إنتاجه عن طريق مفتشين منتدبين يمكنهم في حالة وجود تلوث في مصنع الإنتاج أن يرفع قضية في منظمة التجارة العالمية يقول عن هذا المنتج أقل من المنتج الأجنبي في السعر لأنه منتج بطريقة غير مناسبة بيئيا وبالتالي يُرفض تصديره ويُرفض توزيعه داخليا في الدولة المنتجة له، وكان هذا سيتم تطبيقه بعد الموافقة عليه في اجتماع سياتل لولا أن اختلفت الدول الغربية مع بعضها البعض على الدعم الذين يعطونه للمنتجات الزراعية مما أدى إلى فشل اجتماع سياتل. والسؤال هو كيف وقفت الدول النامية متكاتفة مع بعضها البعض لمواجهة هذا الأمر وبماذا طالبوا وما هي الضمانات حتى لا يُستغل ذلك لمزيد من التعطيل لنمو الدول النامية؟ ولا أظن أن ذلك حدث.

وحول المشروع المطروح من الدكتور فاروق الباز عن ممر الصحراء الغربية، أقول إن هذا مشروع جميل لكن المشكلة هي ما هي الكلفة والعائد من هذا المشروع؟ وكيف يمكن أن نبني مجتمعات بناء على هذا المشروع، ومنذ عشرين عاما تقوم مصر بتأسيس مدن جديدة ولا أحد ينتقل إليها والبيوت تنعي من بناها، وأنا أسكن في الدقي والمهندسين وأرى كل من يعمل في مدينة 6 أكتوبر يسكن في القاهرة والذين يسكنون في 6 أكتوبر يعملون في القاهرة! وذلك لأنه لم يخطط أحد لأن يكون المجتمع الذي يُنشأ في مدينة 6 أكتوبر لديه اكتفاء ذاتي من الموارد بحيث تكون فيه كل الاحتياجات المعيشية والمزايا والمكونات للسكان لم يسألهم أحد أولاً ماذا يريدون، إلا أن ما يحدث هو أن مجموعة من المهندسين يرسمون ويخططون وينفذون بعيدا عن احتياجات أرض الواقع، فنجد أن علب الكبريت الموجودة في شبرا على هيئة مساكن هي نفسها المبنية في مدينة 6 أكتوبر ومدينة السادات كما لو كان من خطط وبنى ليس منتبها أنه يبني في الصحراء وأن البناء في الصحراء مختلف عن البناء في قلب المدن، وللأسف لم يسأل أحد القادمين إلى مدينة 6 أكتوبر ماذا يريد أو ماذا يحتاج في المجتمع الجديد، بل ولم تأخذ مشورة أحد من علماء النفس والاجتماع والاقتصاد وغيرهم، وعندما أقول إنه لا توجد خطط فإن هذا ناتج عن أن كل فرد يعمل منفردا في صومعة مستقلة، وقد حدث أن سألت وزير الري عن

خطته لعام 2017 وما إذا كان يأخذ في الاعتبار أي تغيير في التركيب المحصولي نتيجة ما يمكن أن يحدث من ظروف فأوضح لي أنه لا أحد يتحدث معه أصلا من وزارة الزراعة! فهل معقول أن وزارة الري لا تتحاور ولا تتعاون مع وزارة الزراعة؟!

وحول مسألة الاكتفاء الزراعي، أقول إننا نحتاج إلى اكتفاء زراعي في المنتجات الغذائية التي نعتمد عليها وذلك بغض النظر عن الوعود للفلاحين وتشجيعهم لزراعة القمح الذي تم استيراده بعد ذلك بأكثر من 8 مليار جنيه، لكننا نقول إن الوقت حان لعمل دراسة حقيقية عن كمية ما يُنتج من المتر المكعب من المياه من الأرض الزراعية، وذلك بعيدا عن إنتاجية الفدان، وفي الحقيقة، أشعر بأن هناك حالة من الشتات تحدث لي عندما أرى الدولة سعيدة جدا أنها تصدر أرزًا، وأتساءل كيف نصدر أرزًا ونحن نعاني من نقص في حصتنا من مياه النيل؟! فمصر لديها 850 مترًا مكعبًا للفرد في حين أن حد الفقر المائي العالمي ألف متر مكعب، ومع ذلك نصدر الأرز الذي يستهلك مياهًا بمعدل ست مرات مقدار القمح!! ثم نرى أن هولندا تعلن في الأمم المتحدة عن فكرة الـ Virtual Water أو المياه التقديرية بمعنى أن هولندا عندما تبيع أرزًا لمصر تحسب معه كمية المياه التي تم استهلاكها أثناء زراعة الأرز، في حين أننا نصدر الأرز دون أي تخطيط بدلا من أن نركز على فكرة أن ننتج أكبر قدر من المنتج من كل متر مكعب من المياه، فهذا هو ما يجب التركيز عليه والباقي علينا أن نستورده من الخارج على شرط أن نضع في الاعتبار الحدود التي يمكن أن تتسبب في اختناقنا إذا ما حدث أي خلاف سياسي بيننا وبين الدولة المصدرة مما سيدفعها حتما إلى قطع القمح عنَّا ونموت جميعا جوعا، وذلك مثلما حدث أيام الرئيس جمال عبد الناصر عندما قام الرئيس جونسون بشطب أربعين مليون دولار معونة للقمح وكان في مصر ما يكفي سبعة أيام فقط لإطعام الشعب المصري يتعرض بعدها للجوع، وكان الهدف هو أن يثور الشعب الجائع مطالبا بسقوط الرئيس جمال عبد الناصر، وقد أنقذ وقتها الروس الموقف عنادا في الأمريكان وقاموا بتعديل مسار سفينة شحن محمَّلة بالقمح ومتجهة إلى كوبا من وسط المحيط بحيث وصلت مصر قبل موعد نفاد كمية القمح بثماني وأربعين ساعة وأنقذوا الوضع ومن هنا جاء اتجاه الرئيس جمال عبد الناصر إلى الشرق، ولكننا للأسف ننسى.

إذن، فالمشروع المطروح من الدكتور فاروق الباز جيد جدا، لكنني أود أن أعرف حساباته وما العائد وما التكلفة ومن أين سنأتي بالأموال التي سنبدأ بها، وهل سنستعين بقرض من البنك الدولي مثلا أو غير ذلك، ثم يجب أن نعرف إننا لو أقمنا هذا الممر وأنشأنا مدنا جديدة محيطة به سيكون للمشروع عائد يسدد القرض والفوائد الخاصة به في فترة زمنية محسوبة ومحسومة، وإلا ستتكرر مشكلة الديون مرة أخرى.

وحول المبادئ البيئية وتطبيقها على كل الدول بمساواة فالإجابة هي لا، والدليل على هذا الاتفاقية التي تمت حول حماية طبقة الأوزون تحت اسم اتفاقية مونتريال، وأول ما أوضحته للدول الصناعية هو أن تأخذ الدول النامية فترة عشر سنوات سماح بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وأن تقوم الدول الصناعية بتخفيض استخدام الفريون وتترك الدول النامية عشر سنوات تستخدم الفريون حتى تنعم بما تنعمت به الدول الصناعية

35 سنة، و لم تستخدمه الدول النامية إلا أعوامًا قليلة، ومن يريد تغيير الفريون والموافقة على الاستعانة بأحد بدائله من مصانع الدول النامية، يُحسب له الفارق بين ثمن الفريون وبدائله ويتم دفعها له نقدا، واتُفق على هذا، فعندما تكون هناك جدية وإخلاص للقضية تسير الأمور بأشكال مختلفة، وعندما اقترحت ذلك وأنا مدير برنامج البيئة لمدة سبع عشرة سنة لم يتهمني أحد بأنني أدافع عن الدول النامية لأنني أصلا منها، بل لأنني كنت أحاول أن أحقق التوازن بين الأمور جميعا وكنت أعتب على الدول النامية مثلما أعتب على الدول الصناعية وأرفض كلامها، ومن هنا حدث نوع من الاطمئنان أنني أدافع عن قضية ولا أدافع عن مجموعة من الدول ولا يستطيع أحد أن يفرض شيئا عليّ، وكانت النتيجة تحقيق أشياء كثيرة للدول النامية والحصول على حقوق كثيرة لها لا يعرفون حتى كيف يطبقونها حتى هذه اللحظة.

وحول السؤال عن معدل الدخل أقول إن المقصود بمعدل خط الفقر أن يكون للفرد الواحد في الأسرة دولارًا واحدًا يوميًّا، أي ما يساوي حوالي خمسة جنيهات مصرية وسبعون قرشا للفرد الواحد، بمعنى أن الأسرة المكونة من خمسة أفراد يكون دخلها حوالي ثمانمائة وخمسين جنيها شهريا، إلا أن القدرة الشرائية التي تحسب هي لمقدار الدولار الواحد في أمريكا وليس في مصر.

وعن مسألة الجمعيات الأهلية، أقول إننا نردد دومًا دور ومشاركة الجمعيات الأهلية ومشاركتها مع الدولة في حل المشكلات، وهذا حسن، إلا أن هناك أمرين، الأمر الأول هو أن ثقافة الخدمة التطوعية في مصر ليست موجودة، وأنا رئيس جمعية أهلية بعنوان جمعية حماية المستهلك وهي جمعية منشأة سنة 1993 ونائبي فيها هو الدكتور إبراهيم بدران وزير الصحة الأسبق، وإجمالي أعضاء الجمعية 145فردًا في اثني عشر عاما منهم سبعون فردًا لا يدفعون اشتراك الجمعية السنوي الذي يبلغ عشرين جنيها مصريا! فأين هو العمل التطوعي الذي نطالب به؟ إذن، فنحن في حاجة أولا إلى نشر هذه الثقافة، وفي مصر أربعة آلاف جمعية أهلية ومنها ثلاثة آلاف وخمسمائة جمعية لا لزوم لها وخمسمائة جمعية في منتهى النشاط. وحدث أن قالت السيدة أمينة الجندي وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية السابقة في مؤتمر حضرته السيدة حرم رئيس الجمهورية أن 80% من المعونات الموجهة إلى الجمعيات الأهلية إلى الأنشطة التي ترأسها حرم رئيس الجمهورية وباقي الجمعيات تأخذ الفتات! منذ 13 سنة لم نحصل في جمعية حماية المستهلك على مليم واحد من وزارة الشئون الاجتماعية. وأذكر أنني قمت بحملة على اللحوم المصنعة حيث قمت بتحليل عينات منها بشكل مجاني في بعض الوزارات بالمعرفة الشخصية، لكنني منحت موظفين المعامل مكافأة لأنهم يأتون في غير أوقات العمل الرسمية ودفعت من جيبي الخاص خمسة وثلاثين ألف جنيه ودفع سكرتير عام الجمعية الدكتور بهي الدين الإبراشي أربعين ألف جنيه بما مجموعه خمسة وسبعون ألف جنيه حتى نشتري العينات وندفع المكافآت، وحدثت جراء ذلك وشاية ضدي عند الوزيرة فايزة أبو النجا تتهمني بالأخطاء الحسابية وتتهم الجمعية بعدم الحصول على إيصالات مقابل مبالغ مالية مدفوعة، وقد اندهشت لأنني أدفع من جيبي الخاص فما الذي سيدفعني إلى أن ألزم من يتسلم مني أموالا إلى أن يوقع على إيصال؟! إذن، فهذا هو التهريج السائد في إدارة الجمعيات الأهلية، ومن الواضح أن الدولة لا تريد الجمعيات

الأهلية، ومن الواضح أن كل التعديلات التي تحدث تؤكد هذه الفكرة. وعندما تقتنع الدولة بأن الجمعيات الأهلية شريك سوف تقوم بتعديل القانون وتبسط مواده التي تسبب الكثير من القلق للجمعيات الأهلية وتعوق عملها، وبعد أن يحدث ذلك يكون دورنا هو نشر ثقافة العمل التطوعي في المجتمع المصري حتى يزداد عدد المشتركين فيه.

**صلاح فضل:**

نشكر الدكتور مصطفى طلبة على تشريفه منتدى الحوار وعلى محاضرته القيِّمة.